تحليل وتقييم اتجاهات النمو الاقتصادي في مصر
خلال الفترة (١٩٦١ – ٢٠١٠م)

محمد مجدي عبد الهادي السعيد - باحث ماجستير

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور / محمد محمود عطوة يوسف

عميد كلية التجارة بجامعة المنصورة

مُلخص البحث

شهد الاقتصاد المصري عبر الخمسين عاماً الماضية تقلبات وتغيرات كبيرة في الاتجاهات والسياسات الاقتصادية المحركة له ، بدايةً من السياسات الاشتراكية في الستينات ومروراً بالانفتاح الاقتصادي أواسط السبعينات وصولاً لبرنامج الإصلاح الاقتصادي أوائل التسعينات ، فضلاً عن عوامل داخلية عديدة كالتضخم السكاني والاضطرابات الداخلية والحروب الخارجية ، وعوامل خارجية كالطفرة النفطية وانهيار الثنائية القطبية وصعود قوى اقتصادية جديدة وانتشار الاتفاقات التجارية الدولية والتكتلات الاقتصادية الإقليمية ... إلخ ، وقد كان لكافة هذه العوامل آثارها على النمو الاقتصادي خلال تلك الفترة .

وما يهدف له هذا البحث هو دراسة طبيعة ومسار النمو في الاقتصاد المصري عبر فترة الدراسة ١٩٦١ – ٢٠١٠م ، من خلال توصيفه كمياً وتحليله كيفياً لمعرفة مصادره الأساسية خلال الفترات الجزئية الثلاثة الممثلة لتقلبات السياسات الاقتصادية خلال الفترة الكلية .

مشكلة البحث :

يسعى هذا البحث إلى توصيف وتحليل مسار النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة (١٩٦١ – ٢٠١٠م) ، فيوصفّه ابتداءً ، ثم يحلله ويفسّره ويشرحه قطاعياً (صناعة وزراعة وخدمات) وسوقياً (طلب داخلي وطلب خارجي) وإنتاجياً (بمساهمة عوامل الإنتاج : عمل ورأسمال وإنتاجية كلية) ؛ بهدف تقييمه عبر مُجمل الفترة ومقارنته عبر الفترات الجزئية الثلاثة .

وسوف يقوم البحث بتحليل وتقييم النمو الاقتصادي في مصر خلال فترة الدراسة ، من خلال الإجابة على الأسئلة التالية :

- ما هي الاتجاهات الكمية للنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة ؟
- ما هى مصادر النمو الاقتصادي قطاعياً وإنتاجياً وسوقياً خلال فترة الدراسة ؟
- ما هى أفضل الفترات الجزئية أداءً خلال فترة الدراسة ؟

هدف البحث :

يهدف البحث لتحليل وتقييم مسار النمو الاقتصادي في مصر خلال فترة الدراسة ، بدراسة اتجاهاته العامة ومصادره الأساسية .

منهجية البحث :

يستخدم البحث المنهج "الاستقرائي" لاتجاهات النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة ، باستخدام البيانات المُتعلقة به وبأبعاده ومصادره المختلفة .

حدود البحث :

الحدود المكـانية : جمهورية مصر العربية .

الحدود الزمانية : ابتداءً من عام ١٩٦١م وصولاً لنهاية عام ٢٠١٠م .

ويتكون البحث من مبحثين وخاتمة ، وتفصيلها كالتالي :

- المبحث الأول : توصيف النمو كمياً خلال فترة الدراسة
- المبحث الثاني : تحليل النمو كيفياً خلال فترة الدراسة
- خاتمة : خلاصة وتقييم اتجاهات النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة

المبحث الأول : توصيف النمو كمياً خلال فترة البحث

(أ) اتجاهات النمو الاقتصادي عبر الفترة الكلية والفترات الجزئية :

بالنظر للجدول (١) ، يُلاحظ أن متوسط النمو السنوي للفترة الجزئية الأولي (١٩٦١ – ١٩٧٤) ، فترة التخطيط الجزئي ، كان ٤.٥٠ % سنوياً ، وباستبعاد فترة الحرب بما لها من آثار سلبية على النمو الاقتصادي ، وحساب المتوسط للفترة (١٩٦١ – ١٩٦٦م) ، نجد أنه كان ٦.٤٢ % سنوياً ، وهو ما يقل في الحالتين عن متوسطه في الفترة الثانية الذي يبلغ ٧.٠٧ % سنوياً ، بينما يزيد في حالته الثانية على متوسط النمو في الفترة الثالثة الذي يبلغ ٥.١٩ % سنوياً .

وبالمقارنة بالمتوسط العام للنمو الاقتصادي عبر مُجمل فترة الدراسة ، يتبين أن متوسط الفترة الأولى فقط في حالة استبعدنا منها فترة الحرب يتجاوز المتوسط العام للفترة ، فيما يتجاوزه متوسط الفترة الثانية كاملةً ، بينما يقل عنه متوسط الفترة الثالثة .

وهكذا يتبين بالنظرة الرقمية البحتة أن الفترة الثالثة هى الأسوأ أداءً بالنسبة للنمو الاقتصادي ، وإن كان الأمر يتطلب مزيداً من التعمق في استكناه أصول ومحركات هذا النمو ، أولاً ببحث معدلات الادخار والاستثمار كدافع كمي لهذا النمو ، ثم ثانياً بتشريح ذلك النمو هيكلياً لاستكشافه كيفياً ؛ لمعرفة ما هو حقيقي مُستدام منه وما هو عرضي غير مُستدام .

جدول (١) : معدلات النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة ١٩٦١ – ٢٠١٠م

السنة	معدل النمو	السنة	معدل النمو	السنة	معدل النمو
١٩٦١	٤.٤٠	١٩٧٥	٨.٩٤	١٩٩١	١٠.٧٩
١٩٦٢	٦.٨٠	١٩٧٦	١٤.٦٣	١٩٩٢	٤.٤٣
١٩٦٣	٩.٠٠	١٩٧٧	١٢.٨٤	١٩٩٣	٢.٩٠
١٩٦٤	٨.١٠	١٩٧٨	٥.٧٨	١٩٩٤	٣.٩٧
١٩٦٥	٩.٢٠	١٩٧٩	٦.٠٤	١٩٩٥	٤.٦٤
١٩٦٦	١.٠٠	١٩٨٠	١٠.٠١	١٩٩٦	٤.٩٩
١٩٦٧	٠.٦٢	١٩٨١	٣.٧٦	١٩٩٧	٥.٩٤
١٩٦٨	٢.٧٠	١٩٨٢	٩.٩١	١٩٩٨	٤.٠٤
١٩٦٩	٦.٨٠	١٩٨٣	٧.٤٠	١٩٩٩	٦.١١
١٩٧٠	٥.٦٠	١٩٨٤	٦.٠٩	٢٠٠٠	٥.٣٧

جدول (١) : معدلات النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة ١٩٦١ ــ ٢٠١٠م					
السنة	معدل النمو	السنة	معدل النمو	السنة	معدل النمو
١٩٧١	٣.٤٤	١٩٨٥	٦.٦٠	٢٠٠١	٥.٥٤
١٩٧٢	٢.٠٩	١٩٨٦	٢.٦٥	٢٠٠٢	٢.٣٧
١٩٧٣	٠.٧١	١٩٨٧	٢.٥٢	٢٠٠٣	٣.٢١
١٩٧٤	٢.٤٩	١٩٨٨	٥.٣٠	٢٠٠٤	٤.٠٨
-	-	١٩٨٩	٤.٩٧	٢٠٠٥	٤.٤٨
-	-	١٩٩٠	٥.٧٠	٢٠٠٦	٦.٨٥
-	-	-	-	٢٠٠٧	٧.٠٧
-	-	-	-	٢٠٠٨	٧.١٦
-	-	-	-	٢٠٠٩	٤.٦٧
-	-	-	-	٢٠١٠	٥.١٥
متوسط الفترة	٤.٥٠	متوسط الفترة	٧.٠٧	متوسط الفترة	٥.١٩
متوسط مُجمل فترة الدراسة			٥.٦٠		
المصدر : البنك الدولي ، مؤشرات التنمية الدولية					

(ب) استكشاف المُحرك الكمي للنمو خلال الفترة :

تشير بيانات البنك الدولي كما يظهر جدول (٢) ، وكما تلخّصها متوسطات الفترات الثلاثة ، إلى اتساق في الاتجاه العام بين الادخار والاستثمار من ناحية ومعدل النمو الاقتصادي من ناحية أخرى ، وهو ما يفسّر فروق معدلات النمو بين الفترات الثلاثة ، فقد زاد متوسط معدل الاستثمار للفترة الثانية عنه للفترة الأولى بنسبة ٨٧.٨٧ % ؛ فزاد معه معدل النمو بنسبة ٥٧.١١ % ، ويشير عدم التناسب بين المعدلين لغير صالح النمو إلى انخفاض معامل رأس المال / الناتج ، بينما انخفض متوسط معدل الاستثمار للفترة الثالثة بالمقارنة به للفترة الثانية بنسبة ٣٤.٧٧ % ؛ لينخفض معه معدل النمو للفترة الثالثة بالمقارنة به للفترة الثانية بنسبة ٢٦.٥٩ % فقط ، بما يظهر على عكس الفارق بين الفترتين الأولى والثانية تحسّناً في معامل رأس المال / الناتج .

ولا شك أن هذه التحوّلات في معامل رأس المال / الناتج ليست منفصلة عن التغير الهيكلي في الاقتصاد ما بين القطاعات الصناعية والقطاعات الخدمية ، حيث يلاحظ تساوقاً بين تدهور ذلك المعامل في الفترة الثانية وتقلّص القطاعات السلعية وخصوصاً

الصناعة ، ثم تحسّنه إلى حد ما مع عودة وضع القطاع الصناعي للتحسّن الطفيف ، دون أن يلغي ذلك دور عوامل أخرى بالتأكيد .

وإن كانت العلاقة الإيجابية بين معدل الاستثمار والنمو الاقتصادي تؤكد محورية دور ومساهمة رأس المال المادي في تحقيق النمو الاقتصادي في مصر عبر فترة الدراسة ، وهو ما تؤكده دراسات سابقة منها دراسة خالد إكرام عن الفترة (١٩٦٥ – ٢٠٠٠) ، حيث "ساهم تراكم رأس المال عبر مُجمل الفترة بحوالي ثُلثي النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ، بينما ساهم النمو في رأس المال البشري بحوالي الثُلث ، ما يعني عملياً أن الإنتاجية الكلية للعوامل TFP لم تساهم بأي شئ خلال معظم الفترة ، اللهم إلا خلال الفترة الجزئية (١٩٧٥ – ١٩٨٠) ، حيث ساهمت بحوالي ١٣ % من نمو الناتج المحلي الإجمالي" [1] .

جدول (٢) : نسب الادخار والاستثمار المحليان والنمو الاقتصادي والتمويل الخارجي والدين الخارجي من الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة ١٩٦١ – ٢٠١٠م

السنة	نسبة الادخار	نسبة الاستثمار	الاستثمار الأجنبي المباشر	معدل النمو الاقتصادي	الدين الخارجي / الدخل القومي
١٩٦١	١١.٧	*١٥.٤٣	-	٤.٤٠	-
١٩٦٢	١٠.٥	*١٦.٦٠	-	٦.٨٠	-
١٩٦٣	١١.٥	*١٧.٧٩	-	٩.٠٠	-
١٩٦٤	١٣.٤	*١٩.٧٦	-	٨.١٠	-
١٩٦٥	١٣.٩	١٧.٦٩	-	٩.٢٠	-
١٩٦٦	١٢.٩	١٦.٨١	-	١.٠٠	-
١٩٦٧	١١.٣	١٤.٤٢	-	٠.٦٢	-
١٩٦٨	٨.٨	١٢.٦٣	-	٢.٧٠	-
١٩٦٩	٩.٦	١٢.٩٦	-	٦.٨٠	-
١٩٧٠	٩.٤	١٣.٩٥	-	٥.٦٠	٢٣.٦٥
١٩٧١	٨.٢	١٣.٢٣	-	٣.٤٤	٢٥.٠١
١٩٧٢	٦.٥	١٢.٣٤	-	٢.٠٩	٢٢.٤٥
١٩٧٣	٨.٠	١٣.١٥	-	٠.٧١	٢٠.٩٨
١٩٧٤	٥.٧	٢٢.٤٧	-	٢.٤٩	٢٤.٨٤
متوسط الفترة	**١٠.١**	**١٥.٦٦**	**-**	**٤.٥٠**	**٢٣.٣٩**
١٩٧٥	١٢.٣	٣٣.٣٧	-	٨.٩٤	٤٣.٢٠

[1] Khalid Ikram, The Egyptian Economy 1952 – 2000 .. Performance, Policies and Issues, Routledge studies in Middle Eastern economies, Routledge, 2006, p 106 .

جدول (٢) : نسب الادخار والاستثمار المحليان والنمو الاقتصادي والتمويل الخارجي والدين الخارجي من الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة ١٩٦١ – ٢٠١٠م

السنة	نسبة الادخار	نسبة الاستثمار	الاستثمار الأجنبي المباشر	معدل النمو الاقتصادي	الدين الخارجي / الدخل القومي
١٩٧٦	١٦.٧	٢٨.٣٩	-	١٤.٦٣	٤٨.٨٣
١٩٧٧	١٨.٥	٢٩.١٧	٠.٧٢	١٢.٨٤	٨٢.٥٧
١٩٧٨	١٦.٤	٣١.٦٦	٢.١٤	٥.٧٨	٩٠.٦٣
١٩٧٩	١٤.٢	٣٢.٨٥	٦.٧٠	٦.٠٤	٨٧.٢٧
١٩٨٠	١٥.٢	٢٧.٥١	٢.٣٩	١٠.٠١	٨٩.١٨
١٩٨١	١٤.٠	٢٩.٥١	٣.٢٢	٣.٧٦	١٠١.٥٥
١٩٨٢	١٥.١	٣٠.٠٨	١.١٥	٩.٩١	١١٤.٧٦
١٩٨٣	١٧.٨	٢٨.٧٣	١.٧٤	٧.٤٠	١١٥.٠٦
١٩٨٤	١٤.٠	٢٧.٤٨	٢.٣٨	٦.٠٩	١١٢.٦١
١٩٨٥	١٤.٥	٢٦.٦٨	٣.٣٩	٦.٦٠	١١٤.٩٩
١٩٨٦	١٣.٨	٢٣.٧١	٣.٣٩	٢.٦٥	١٢٤.٣٣
١٩٨٧	١٥.٩	٢٦.٠٨	٢.٣٤	٢.٥٢	١١٠.٣٤
١٩٨٨	١٧.٠	٣٤.٩٢	٣.٤٠	٥.٣٠	١٣٢.٣٦
١٩٨٩	١٧.٣	٣١.٧٧	٣.١٥	٤.٩٧	١١٦.٦١
١٩٩٠	١٦.١	٢٨.٨١	١.٧٠	٥.٧٠	٧٨.٤٣
متوسط الفترة	**١٥.٥٥**	**٢٩.٤٢**	**٢.٧٠**	**٧.٠٧**	**٩٧.٦٧**
١٩٩١	١٣.٢	٢١.١٧	٠.٦٨	١٠.٧٩	٨٨.٩٧
١٩٩٢	١٦.٩	١٩.٤٨	١.١٠	٤.٤٣	٧٤.٩٨
١٩٩٣	١٥.٦	١٩.٨٥	١.٠٦	٢.٩٠	٦٦.٥٦
١٩٩٤	١٥.١	٢٠.٦٣	٢.٤٢	٣.٩٧	٦٢.٧١
١٩٩٥	١٥.٠	٢٠.١٥	٠.٩٩	٤.٦٤	٥٥.٤٦
١٩٩٦	١٢.٧	١٨.١٣	٠.٩٤	٤.٩٩	٤٦.١٩
١٩٩٧	١١.٥	١٧.٥٦	١.١٤	٥.٩٤	٣٧.٦٩
١٩٩٨	١٢.٠	٢١.٥٠	١.٢٧	٤.٠٤	٣٧.٥١
١٩٩٩	١٣.٤	٢١.٦٢	١.١٧	٦.١١	٣٣.٨٧
٢٠٠٠	١٢.٩	١٩.٥٥	١.٢٤	٥.٣٧	٢٨.٩٦
٢٠٠١	١٣.٤	١٨.٢٦	٠.٥٢	٥.٥٤	٢٧.٦٤
٢٠٠٢	١٣.٩	١٨.٠٠	٠.٧٤	٢.٣٧	٣٢.٨٣
٢٠٠٣	١٤.٣	١٦.٨٩	٠.٢٩	٣.٢١	٣٥.٨٨
٢٠٠٤	١٥.٦	١٦.٩٤	١.٥٩	٤.٠٨	٣٩.١٢

جدول (٢) : نسب الادخار والاستثمار المحليان والنمو الاقتصادي والتمويل الخارجي والدين الخارجي من الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة ١٩٦١ – ٢٠١٠م

السنة	نسبة الادخار	نسبة الاستثمار	الاستثمار الأجنبي المباشر	معدل النمو الاقتصادي	الدين الخارجي / الدخل القومي
٢٠٠٥	١٥.٧	١٧.٩٨	٥.٩٩	٤.٤٨	٣٣.٤٩
٢٠٠٦	١٧.١	١٨.٧٣	٩.٣٤	٦.٨٥	٢٨.٣٧
٢٠٠٧	١٦.٢	٢٣.٠٩	٨.٨٧	٧.٠٧	٢٦.٠٠
٢٠٠٨	١٦.٨	١٥.٥٦	٥.٨٣	٧.١٦	٢٠.٤٥
٢٠٠٩	١٢.٥٥	١٩.١٩	٣.٥٥	٤.٦٧	١٨.٥٤
٢٠١٠	١٤.٢٦	١٩.٥٠	٢.٩٢	٥.١٥	١٧.٠٣
متوسط الفترة	**١٤.٣٦**	**١٩.١٩**	**٢.٥٨**	**٥.١٩**	**٤٠.٦١**
المتوسط العام	**١٣.٥٧**	**٢٠.٠٨**	**١.٧٩**	**٥.٦٠**	**-**

المصدر : البنك الدولي ، مؤشرات التنمية الدولية
*** محسوبة على أساس بيانات وزارة التخطيط الوارة في :**
د. رمزي زكي – التمويل الخارجي والاعتماد على الذات ، في :
نحو اقتصاد مصري يعتمد على الذات [٢] ، ص ٤١

ويُلاحظ وجود فجوة تمويلية مُستمرة طوال الفترة نظراً لضعف معدل الادخار المحلي في الاقتصاد المصري ، بما يعني استمرار أغلب العوامل المُؤثرة عليه مما سبق ذكره في الفصل الأول ، وبما يعني أهمية الموارد الخارجية المتقلبة المحددة للإدخار القومي الإجمالي ، والتي لعبت دوراً في ذلك التقلب الواضح لمعدلات النمو الاقتصادي عبر مُجمل الفترة ، وعموماً إذا أخذنا بالاعتبار كون الطبقات المالكة وفي قلبها الطبقة الرأسمالية هى المسئول الرئيسي عن الادخار والاستثمار في المجتمع ، سواء بحكم هيمنتها على الفائض الاقتصادي أو بحكم ارتفاع ميلها الحدي للادخار كما تفترض النظرية الاقتصادية ، فإن نظرة لتوزيع الأرباح بين الادخار والاستثمار تكشف عن وضع لا يبشر بالخير في هذا الشأن .

فإذا كان منطقياً انخفاض نسبة الادخار في خلال الفترة الأولى ١٩٦٥ – ١٩٧٥م ببلوغه فقط نسبة ١٥.٤ % من إجمالي الأرباح ، بحكم هيمنة الاتجاه الاشتراكي وميل الطبقات حائزة الأرباح للاستهلاك العالي في هذه الظروف لعدم أمنها على ثرواتها من

٢ د. محمد زكي شافعي وآخرون (تحرير) ، نحو اقتصاد مصري يعتمد على الذات ، المؤتمر العلمي السنوي السادس للاقتصاديين المصريين ١٩٨١م ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ص ٤١ .

جهة ولضيق نطاق الاستثمارات المتاحة لها مع وجود القطاع العام ، فإن نسبه في الفترة اللاحقة تظل منخفضة نسبياً ، حيث بلغ فقط نسبة ٢٧.٣% من إجمالي الأرباح في الفترة ١٩٧٦ – ١٩٨٧م ، وهى نسبة منخفضة ويزداد إدراكنا لانخفاضها إذا أخذنا بالاعتبار العوائد الاستثنائية للفترة الشاذة ما بعد الحرب ١٩٧٧ – ١٩٨٢م مع ارتفاع أسعار البترول وزيادة صادراته وغيره من مصادر عارضة غير مستقرة [٣] ، وهذا فقط على المستوى الكمي ، فكيفياً جزء من هذا الادخار مُوجه بطبيعة الحال للاستثمار الإحلالي لتعويض الإهلاكات ، ما يخفض بدرجة أكبر حجم الادخار الصافي الذي يزيد القدرة الإنتاجية للاقتصاد .

وقد زاد الاعتماد على الموارد الخارجية ، وبالأخص عالية التكلفة ، بدايةً من الفترة الثانية مع سياسات الانفتاح ؛ ما عاظم وبسرعة هائلة من حجم الدين الخارجي حتى بلغت قيمته المتوسطة خلال الفترة الثانية ٩٧.٦٧ % من الدخل القومي ، بل إنه زاد في سبع سنوات فقط (١٩٧٠ – ١٩٧٧) من حوالي ١.٨ مليار دولار إلى حوالي ٨ مليار دولار [٤] ، وزادت خدمة الدين عبر مُجمل الفترة الثانية (١٩٧٠ – ١٩٨٩) من ٢٧٤ مليون دولار إلى ٢٨٣٠ مليون دولار [٥] ، وذلك رغم ارتفاع المساعدات الأجنبية عام ١٩٧٧م إلى ثلاثة أمثال قيمتها عام ١٩٧٣م [٦] ، ولم يخفض ذلك الدين الخارجي المتضخم سوى جدولة الديون بعد المشاركة في حرب الخليج الثانية ومع تطبيق برنامج التثبيت الاقتصاد والتكيّف الهيكلي أوائل التسعينات مع بداية الفترة الجزئية الثالثة ، لتصل نسبة الدين الخارجي إلى الدخل القومي بنهايتها عام ٢٠١٠م إلى ١٧.٠٣ % من الدخل القومي .

ويشير تطور الديون في علاقته بالنمو الاقتصادي عبر الفترات الثلاثة إلى علاقة إيجابية بينهما ، وإن كان ذلك يضعف من قيمة متوسط النمو المرتفع في الفترة الثانية التي تضخّمت فيها الديون بشكل فلكي مع ارتفاع الموارد الخارجية التي تم ضخّها في الاقتصاد لتحقق ذلك المعدل العالي [٧] ، والذي ستكشف المعالجة الكيفية فيما يلي من بنود مزيداً من تفاصيله .

---

[٣] د. سمير أمين (مشرف) ، المجتمع والدولة في الوطن العربي .. مصر ، مركز البحوث العربية والأفريقية ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٩٦م ، ص ٧٢ .

[٤] د. عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد ، عن تطور الإدارة الاقتصادية والاقتصاد في مصر منذ القرن السابع الميلادي ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، ٢٠٠٨م ، ص ٣٨١ .

[٥] السيد فراج ، برنامج الاستقرار الاقتصادي الذي يؤازره صندوق النقد الدولي لتصحيح المسار الاقتصادي في الدول النامية .. مع التطبيق على الاقتصاد المصري ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، ٢٠٠٣م ، ص ١٨٣ .

[٦] د. عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد ، عن تطور الإدارة الاقتصادية والاقتصاد في مصر ، ص ٣٨١ ، ٣٨٢ .

[٧] ومع ذلك لا ينجو هذا المعدل العالي للنمو من التشكيك في مصداقيته ؛ لعديد من العوامل والاعتبارات ، أهمها القصور الإحصائي وأغراض الدعاية الحكومية لنجاح سياسة الانفتاح ، حتى أن صندوق النقد الدولي الداعم لتلك السياسات أشار إلى أن "تطورات الناتج المحلي في مصر ، وكذلك الحسابات القومية الإجمالية الأخرى ، تعوقها بعض جوانب القصور الإحصائي ، فسلسلة الأسعار الجارية تعاني من عدم الاتساق المرتبط بتحميلها بخدمات وقطاعات معينة ، وهناك مصاعب إضافية فيما يتعلق بسلسلة الأسعار الثابتة ناشئة عن نقص الأرقام القياسية المناسبة لضبطها ، ولذا يُعتقد أن بيانات الحسابات القومية تبالغ في تقدير المعدل الحقيقي لنمو الاقتصاد" ، ولدرجة أن محاولة "الجهاز المركزي للمحاسبات تصويب هذا

المبحث الثاني : تحليل النمو كيفياً خلال فترة البحث

وفي هذا البند سيتم تحليل النمو "قطاعياً" ، أي من جهة مساهمة القطاعات الثلاثة الأساسية فيه من زراعة وصناعة وخدمات ، و"سوقياً" ، من جهة مساهمة الطلب الداخلي والطلب الخارجي فيه ، و"إنتاجياً" ، من جهة مساهمة عوامل الإنتاج الرئيسية فيه من عمل ورأسمال وتكنولوجيا .

(أ) مساهمات القطاعات في النمو :

تتسق بطبيعة الحال اتجاهات المساهمات القطاعية في معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (١٩٦٠/١٩٥٩ – ٢٠١٠م) الواردة بالجدول (٣) مع اتجاهات التغيّر الهيكلي سالفة البحث ، حيث تقلّصت مساهمة القطاعات السلعية في معدلات النمو أو استقرت عند مستويات مُنخفضة بما يتسق مع نصيبها النسبي المُنخفض إلى حد ما في الناتج المحلي ، بينما تصاعدت مساهمة القطاعات الاخرى ، التي تمثل القطاعات الخدمية أغلبها ، في النمو الاقتصادي ، وهو ما يعني أن النمو الاقتصادي عبر الفترة غلب عليه الطابع الخدمي وليس الإنتاجي ؛ والمُلاحظ أنه في النصف الأول من الفترة ارتفعت مساهمة القطاعات الأخرى في معدل النمو لتصل لذروتها ٦.٩ % من إجمالي معدل نمو ٨.٩ % خلال الشطر الأول من فترة الانفتاح قبل العودة للتخطيط المحدود (١٩٧٤ – ١٩٨٢/٨١) ، والذي كان أعلى متوسط معدل نمو اقتصادي خلال مُجمل الفترة الدراسة ؛ وهكذا يعود ذلك المُعدل المُرتفع للنمو في تلك الفترة إلى نمو القطاعات غير الإنتاجية وزيادة صادرات البترول الذي ارتفعت أسعاره [٨] من ناحية ، ولزيادة تدفقات رأس المال من

الوضع باستخدام أرقام قياسية قدرها ، أدت لهبوط معدل النمو عام ١٩٧٧م من ١٢ % بالأسعار الجارية و ٨.٣ % بالأسعار الثابتة حسب كلام المسئولين إلى ٠.١٩ % " ، وهو فارق هائل يشكك كلياً في مصداقية كامل التقديرات ، ويضيف دكتور إبراهيم العيسوي في معرض حديثه عن الفترة ١٩٨٢ – ١٩٨٧م ، أن "معدلات ارتفاع الأسعار المفترضة في حساب النمو بالأسعار الثابتة تقل كثيراً عن المعدلات المُتحققة طبقاً لمقاييس أخرى لا تتهم بالمبالغة في تسجيل ارتفاعات الأسعار ، مثل الرقم القياسي لأسعار المستهلكين ، ... ، فبينما لا يزيد معدل ارتفاع الأسعار الذي استخدمته وزارة التخطيط في حساب النمو بالأسعار الثابتة عن ٨% سنوياً في المتوسط خلال فترة الخطة الخمسية ١٩٨٣/١٩٨٢ – ١٩٨٧/١٩٨٦م ، فإن المتوسط السنوي لارتفاع أسعار المستهلكين قد بلغ ١٥ % خلال نفس الفترة على أقل تقدير ، وإذا أخذنا بالمقياس الأخير في حساب النمو بالأسعار الثابتة (في تقديرات أخري يبلغ بين ٢٠ و ٢٥ %) فإن الأداء الإنمائي سيختلف كثيراً عما يظهر من المعدلات الرسمية" ، وتشير تقديراته لانخفاض معدل النمو لعام ١٩٨٣/١٩٨٢م من ٩.٩ % حسب المعدل الرسمي إلى – ١.٢ % حسب التقدير المعدل ، ولمتوسط عام الفترة ١٩٨٢ -١٩٨٧م من ٦.٨ % حسب المعدل الرسمي إلى – ١.٨ % حسب التقدير المعدل ، وهو أيضاً فارق ضخم لدرجة تحول المعدل من الإيجابي العالي إلى معدل سلبي بالكامل . لمزيد من التفاصيل ، راجع :

- عادل حسين ، الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية ١٩٧٤ – ١٩٧٩م ، الجزء الثاني ، دار الكلمة للنشر ودار الوحدة ، بيروت ، ١٩٨١م ، ص ٤٢٧ : ٤٣٠ .
- د. إبراهيم العيسوي ، المسار الاقتصادي في مصر وسياسات الإصلاح .. دراسات نقدية في الأزمة الاقتصادية ، مركز البحوث العربية ، القاهرة ، ١٩٨٩م ، ص ١١ ، ١٨٦ .

[٨] كأمثلة لا غير زادت صادرات البترول عام ١٩٧٥م وحده بنسبة ٥٤% وعام ١٩٧٩م بنسبة ١٣٤% وعام ١٩٨١/١٩٨٠م بنسبة ٦٠% ، أنظر :

استثمار أجنبي مباشر وتحويلات من الخارج من ناحية أخرى [٩] ، وهو ذات النمط الذي تكرر أواخر الفترة الثالثة ليرفع مساهمة القطاعات الخدمية في النمو الاقتصادي ، ومعه معدل النمو الاقتصادي نفسه ، ويُظهر ذلك النمط أن النمو الاقتصادي أصبح مُرتهناً بنمو القطاعات الخدمية في ظل الاستقرار النسبي لمساهمة القطاعات السلعية الأقرب للركود !

جدول (٣) : المساهمات القطاعية في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (١٩٦٠/١٩٥٩ – ٢٠١٠م)

الفترة / السنة	زراعة	صناعة	أخرى	إجمالي
*١٩٦٥/٦٤–١٩٦٠/٥٩	١	١.٨	٢.٨	٥.٦
*١٩٧١/٧٠–١٩٦٦/٦٥	٠.٤	١.٠	١.٧	٣.١
*١٩٧٤ – ١٩٧١/٧٠	٠.٤	٠.٣	٢.٧	٣.٤
*١٩٨٢/٨١ – ١٩٧٤	٠.٧	١.٣	٦.٩	٨.٩
*١٩٨٧/٨٦–١٩٨٢/٨١	٠.٥	٠.٨	٤.٣	٥.٦
*١٩٩١/٩٠–١٩٨٧/٨٦	٠.٧	١.٣	٣.٧	٥.٧
**١٩٩٧/٩٦	٠.٥٤	١.٤٨	٣.٢٦	٥.٣
**٢٠٠٢/٠١	٠.٥٩	٠.٨٢	١.٨٠	٣.٢
**٢٠٠٤/٠٣	٠.٥٥	٠.٦٦	٣.١٩	٤.٤
***٢٠٠٦ – ٢٠٠٥	٠.٦	٢.٧	٣.٦	٣.٩
***٢٠٠٧ – ٢٠٠٦	٠.٦	١.٧	٤.٨	٧.١
***٢٠٠٨ – ٢٠٠٧	٠.٦	١.٩	٤.٧	٧.٢
***٢٠١٠ – ٢٠٠٩	٠.٥	٠.٩	٣.٢	٤.٦

المصدر :
*** د. جلال أمين ، معضلة الاقتصاد المصري [١٠] ، ص ١٥٣ .**
**** د. إبراهيم العيسوي ، الاقتصاد المصري في ثلاثين عاماً [١١] ، ص ٧٤١ .**
***** التقارير السنوية للبنك المركزي المصري ، أعداد مختلفة : الصناعة تشمل الصناعة التحويلية والكهرباء ، وتشمل القطاعات الأخرى الخدمات والتشييد والبناء**

- جلال أمين ، معضلة الاقتصاد المصري .. بحث في الأسباب الحقيقية للمشكلة الاقتصادية في مصر ونقد للفلسفة السائدة في أسلوب الإصلاح الاقتصادي ، سلسة مصريات (٣) ، مصر العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٤م ، ص ١٠٩ .

[٩] وهو يكاد يكون نمط نمو بالمديونية ، فيسجّل الدكتور جلال أمين أن "ديون مصر الخارجية المدنية ، طويلة ومتوسطة الأجل ، زادت بنسبة ٧٦ % خلال فترة لا تزيد عن أربع سنوات (١٩٧٧ – ١٩٨١)" ، أنظر : – د. جلال أمين ، معضلة الاقتصاد المصري ، ص ٩٧ .

[10] د. جلال أمين ، معضلة الاقتصاد المصري ، ص ١٥٣ .

[١١] إبراهيم العيسوي ، الاقتصاد المصري في ثلاثين عاماً .. تحليل التطورات الاقتصادية الكلية منذ عام ١٩٧٤م وبيان تداعياتها مع تصور لنموذج تنموي بديل ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، ٢٠٠٧م ، ص ٧٤١ .

(ب) مساهمات الطلبين الداخلى والخارجى فى النمو :

من الطبيعي أن يتسق هيكل مساهمة الطلب في النمو الاقتصادي مع اتجاهات استراتيجية الإحلال محل الواردات [١٢] التي طبقتها مصر منذ بداية فترة الدراسة في الستينات ، والتي لم تتغير لبديلها المُتمثل في استراتيجية تشجيع الصادرات ، بل إن ما طُبق فعلياً هو نقضيها على ما يقول الدكتور جلال أمين ، الذي يرى "إن الإستراتيجية المُضادة حقاً لإستراتيجية الإحلال محل الواردات ليست إستراتيجية تشجيع الصادرات ، بل إستراتيجية تحرير الاستيراد ، ذلك أن دولة قد تطبق سياسة الإحلال محل الواردات وتحاول تشجيع الصادرات في نفس الوقت" [١٣] .

وهكذا فمن المنطقي انخفاض مساهمة الطلب الخارجي في النمو الاقتصادي ، خصوصاً مع ضعف الصاردرات السلعية بالذات على ما سبق ذكره في نقطة النظام التجاري ، وهو ما يظهر بجدول (٤) بتاليه :

جدول (٤) : نسب مساهمات الطلب الداخلي والخارجي في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (١٩٦٥ – ٢٠١٠)

الفترة / السنة	معدل النمو السنوي			النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي		نسبة المساهمة في معدل النمو	
	الناتج المحلي الإجمالي	االطلب المحلي	الطلب الخارجي	الطلب المحلي	الطلب الخارجي	الطلب المحلي	الطلب الخارجي
*١٩٧٠-٦٥	٣.٣	٤.٦	٠.٢	٧٢	٠.٢٨	٩٩.٣	٠.٧٠
*١٩٧٥-٧٠	٣.٥	٣.٠	٤.٨	٧٤	٠.٢٦	٦٢.٣	٣٧.٧
*١٩٨٠-٧٥	٩.٨	٩.٩	٩.٦	٧١	٠.٢٩	٧٤.٧	٢٥.٣
*١٩٨٥-٨٠	٦.٧	٨.٥	١.٥	٧٧	٠.٢٣	٩٠.٠	١٠.٠
*١٩٩٠-٨٥	٤.٢	٣.٠	٨.٢	٧٦	٠.٢٤	٥٤.٢	٤٥.٨
*١٩٩٥-٩٠	٣.٤	٢.٧	٥.٢	٧٢	٠.٢٨	٦١.٢	٣٨.٨

[١٢] شكك الدكتور جودة عبد الخالق في مدى حكمة هذه السياسة وملاءمتها لمصر ؛ بسبب ضيق سوقها الناتج عن انخفاض متوسط دخل الفرد ؛ ما يرفع تكاليف الإنتاج على أي صناعة تنتج فقط لتغطية احتياجات هذه السوق الضيقة ؛ نظراً لأن كثيراً من الصناعاة الحديثة يتطلب وصولها للحجم الأمثل للإنتاج سوقاً أكبر من السوق المصري ، لمزيد من التفاصيل راجع :

- د. جودة عبد الخالق ، نمط التنمية والإعتماد المتزايد على الخارج : دراسة التجربة المصرية خلال الفترة ١٩٦٠ – ١٩٧٤م ، في : التنمية والعلاقات الاقتصادية الدولية ، المؤتمر العلمي السنوي الاول للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء التشريع ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٦م ، ص ٦٠٩ : ٦١١ .

[١٣] د. جلال أمين ، معضلة الاقتصاد المصري ، ص ١٥٠ .

جدول (٤) : نسب مساهمات الطلب الداخلي والخارجي في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (١٩٦٥ – ٢٠١٠)							
الفترة / السنة	معدل النمو السنوي			النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي		نسبة المساهمة في معدل النمو	
	الناتج المحلي الإجمالي	االطلب المحلي	الطلب الخارجي	الطلب المحلي	الطلب الخارجي	الطلب المحلي	الطلب الخارجي
*٢٠٠٠-٩٥	٥.٧	٦.٣	٤.٣	٧٤	٠.٢٦	٧٨.٨	٢١.٢
*٢٠٠٠-١٩٦٥	٥.٢	٥.٤	٤.٨	٧٤	٢٦	٧٤.٣	٢٥.٧
**٢٠٠٤-٠٣	٣.١٨	٢.٨٦	٥.٠٧	-	-	٧٦.٧٣	٢٣.٢٧
***٢٠٠٩-٠٨	٤.٧	٢.٥	٤٤.٠	-	-	٥٧.٤٥	٤٢.٥٥
***٢٠١٠-٠٩	٥.١	٤.٩	٥.٢	-	-	٩٨.٠	٢.٠
٢٠١٠-٠٣	-	--	-	-	-	٧٧.٣٩	٢٢.٦١

المصدر :

*** Khalid Ikram - The Egyptian Economy- Performance Policies and Issues [١٤] – p 90**

**** د. إبراهيم العيسوي ، الاقتصاد المصري في ثلاثين عاماً [١٥] ، ص ٢٤٤ .**

***** التقرير السنوي للبنك المركزي المصري ، أعداد مختلفة**

الفترة (١٩٦٥-٢٠٠٠) متوسط ، الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٠) متوسط

وبالنظر في الجدول نرى أن المتوسط العام لمساهمة الطلب الداخلي في النمو الاقتصادي خلال الفترة (١٩٦٥ – ٢٠٠٠) يبلغ ٧٤.٣ % ، بينما لم تتجاوز مساهمة الطلب الخارجي فيه ٢٥.٧ % ، رغم التقلبات المؤقتة في بعض السنوات ارتباطاً بطفرات مؤقتة في الصادرات المصرية ، غالباً ما كانت من الصادرات البترولية المتقلبة بطبيعتها ، وهو ما لم يتغير في باقي الفترة اللاحقة (٢٠٠٣-٢٠١٠) التي أخذنا منها عينات لا غير ، إذ يبقى الطلب الداخلي يساهم في النمو الاقتصادي بحوالي ثلاثة أرباعه ، بينما يساهم الطلب الخارجي بالربع فقط تقريباً .

ويرتبط هذا بضعف القدرة التنافسية للاقتصاد المصري وصناعته ، والذي يعتمد نموه بالتالي على ما وصفه دكتور خالد إكرام بـ "الناتج مُنخفض القيمة المُضافة الذي يشتريه المستهلكون المحليون" [١٦] ، ما تؤكده نتائج الدكتور إبراهيم العيسوي في دراسته الأضيق نطاقاً زمنياً ، حيث أكد "أن المحرك الأساسي الأكثر انتظاماً خلال الفترة ١٩٧٥

[14] Khalid Ikram - The Egyptian Economy- Performance Policies and Issues – p 90 .

[15] د. إبراهيم العيسوي ، الاقتصاد المصري في ثلاثين عاماً ، ص ٢٤٤ .

[16] Khalid Ikram - The Egyptian Economy- Performance Policies and Issues – p 90 .

– ٢٠٠٣م لنمو الطلب المحلي كان هو الاستهلاك العائلي (بمعدل نمو سنوي متوسط ٤.٥ %) ، بينما كان دور الاستثمار المحلي أضعف (بمعدل نمو سنوي متوسط ١.٦ %)" [١٧] .

وقد لخص الدكتور إبراهيم العيسوي الاتجاه العام لفترة دراسته ، والذي تكشف متوسطات الفترة اللاحقة لها في الجدول أعلاه استمراره ، بقوله أن "مساهمة الطلب الخارجي في معدل النمو الاقتصادي تقلبت حول خط اتجاه عام هابط ، بينما تقلبت مساهمة الطلب المحلي حول خط اتجاه عام صاعد خلال الفترة ١٩٧٦ – ٢٠٠٤/٢٠٠٣م" [١٨] .

وبالنسبة لمحتوى هذا الطلب الداخلي ، فكما ذكر الدكتور إبراهيم العيسوي ، غلب عليه الاستهلاك العائلي ، حيث "زادت نسبته إلى الإنفاق القومي الإجمالي من ٥٦ % عام ١٩٧٥م إلى ٧٠ % عام ٢٠٠٣م ، وانخفضت نسبة الاستهلاك الحكومي إلى الإنفاق القومي الإجمالي من ١٤.٥ % إلى ٩.٣ % فيما بين هاتين السنتين ، ... ، كما حدث تراجع في نصيب الاستثمار من ٢٩ % إلى ٢٠ % خلال نفس الفترة" [١٩] .

وفي تقديرات لمكونات الإنفاق المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٧٤ – ١٩٨٩م ، كان "المصدر الأولي للزيادة في الإنفاق العائلي قد جاء من عوائد عناصر الإنتاج في الخارج ، أما الاستثمار الخاص فقد اعتمد وبدرجة متزايدة على الاقتراض من البنوك ، أما الزيادة في الإنفاق الحكومي بمعدلات تفوق إجمالي الإيرادات ... فقد تم تمويلها عن طريق الاقتراض الداخلي والخارجي" [٢٠] ، ولاشك أن هذه مصادر غير مُستدامة ولا مستقرة للإنفاق من ناحية ، كما أنها مكلفة اقتصادياً من ناحية أخرى .

وتتسق تلك الاتجاهات مع تدهور معدل النمو في الفترة الجزئية الثالثة ؛ فالطلب الداخلي لا يستطيع الاستمرار في دفع النمو الاقتصادي لفترة طويلة ، خصوصاً مع تزايد سوء توزيع الدخل الذي يقلص معدل نمو الطلب الاستهلاكي نسبياً ، ومع تقلص الاستهلاك الحكومي ، ولابد لاستمرار النمو ورفع مستواه أن تزيد مساهمة الطلب الخارجي فيه بزيادة صافي الصادرات للخارج ، وهو ما عجز الاقتصاد المصري عن تحقيقه بسبب طبيعة هيكله الإنتاجي الضعيف صناعياً .

---

[١٧] د. إبراهيم العيسوي ، الاقتصاد المصري في ثلاثين عاماً ، ص ٢٤٦ .
[١٨] د. إبراهيم العيسوي ، الاقتصاد المصري في ثلاثين عاماً ، ص ٢٤٥ .
[١٩] د. إبراهيم العيسوي ، الاقتصاد المصري في ثلاثين عاماً ، ص ٢٤٣ .
[٢٠] د. عصام منتصر ، التحرير الاقتصادي والنمو الصناعي في مصر ، في : تحرير الاقتصاد المصري ، المؤتمر العلمي السنوي السادس عشر للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، القاهرة ، ١٩٩٣م ، ص ٣٧٣ .

(ج) مساهمات عوامل الإنتاج في النمو :

وهذا البند يهدف لفصل مساهمات عوامل الإنتاج من عمل ورأس مال في النمو الاقتصادي من ناحية ومساهمة الإنتاجية الكلية للعوامل التي تمثل ارتفاع مستوى الكفاءة في تنظيم العملية الإنتاجية وفي تطبيقات التقدم التكنولوجي فيها من ناحية أخرى ؛ لكشف العامل المحرك للنمو من جهة ولمعرفة مدى تطور كفاءة الاقتصاد المصري في استخدام موارده المادية والبشرية من جهة أخرى ، كذا لمعرفة هل لايزال اقتصاداً متخلفاً يعتمد في نموه على مجرد المراكمة الكمية لعوامل الإنتاج ، أم أنه قد انتقل لمرحلة أعلى من التطور الاقتصادي تعتمد أساساً على النمو الكيفي في استخدام عوامل الإنتاج وتنظيم العملية الإنتاجية ، والذي يمثل نتاج التجديد التكنولوجي خصوصاً والتحوّل الهيكلي عموماً [٢١] .

وبالنظر في الجدول (٥) ، تتأكد ملاحظة خالد إكرام سالفة الذكر بأن حوالي ثُلثي النمو قد تحقق من خلال رأس المال المادي ، وثلثه من خلال رأس المال البشري ، بينما كانت مساهمة الإنتاجية الكلية للعوامل سلبية ، بما يعني أن الرصيد المادي من عوامل إنتاج من رأسمال وعمالة كان قادراً على تحقيق نتاج أكبر لولا ضعف الكفاءة عموماً ، وأن الاقتصاد المصري لا يزال يعتمد في نموه على التراكم المادي لعوامل الإنتاج التقليدية ، ما يعني محدودية التغير الهيكلي بالاقتصاد المصري أو ربما سلبية اتجاهه ، فالتغير الهيكلي الإيجابي ينعكس إيجاباً على نمو الإنتاجية من خلال ارتفاع مستوى الكفاءة في استغلال الموارد الاقتصادية المادية والبشرية [٢٢] ، حيث يعيد – بالتعريف – توزيع تلك الموارد على أفضل استخداماتها وباتجاه أكثرها إنتاجية ودعماً للنمو الاقتصادي في الأجل الطويل .

ولا تظهر بيانات الجدول اختلافاً جوهرياً بين التقديرين الواردين به ، فلا يزال لرأس المال المادي الغلبة في المساهمة في النمو ، يليه رأس المال البشري ، وفقط ازدادت قليلاً مساهمة الإنتاجية الكلية للعوامل في التقدير الثاني الذي يشمل الفترة

---

[٢١] يمثل هذا الانتقال النوعي انتقالاً لحالة النمو الذاتي طويل الأجل ، حيث أن "معدل التراكم الرأسمالي هو المتغير الأساسي الذي يحدد معدل النمو في الاقتصاد خلال الأمد المتوسط ، بينما تغير تخصيص موارد الاستثمار بين القطاعات والأنشطة هو العامل الحاسم في تحديد مدى النمو والتوازن طويلي الأجل ومدى استمرارهما" ، راجع :

- د. هبه حندوسة ، سياسات الاستثمار في مصر ، في : د. سعيد النجار (تحرير) ، سياسات الاستثمار في البلاد العربية ، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي ، الكويت ، ١١ – ١٣ ديسمبر ١٩٨٩م ، ص ٣٣٧ .

[٢٢] تتأكد هذه الفكرة بمراجعة نتائج دراسات شبيهة على الدول العربية التي تغلب عليها نفس السمات المسيطرة على الاقتصاد المصري ، حيث أظهرت عدة دراسات غلبة الاتجاه السلبي لنمو الإنتاجية الكلية للعوامل في أغلب البلدان العربية أو انخفاضها الشديد مع غلبة مساهمة رأس المال المادي الكبيرة في النمو ، وتفيد دراسة تلك البلدان خصوصاً كلما زادت التشابهات مع ظروف في مصر في تأكيد أدوار / وتبيان الأهميات النسبية للعوامل الاخرى (بواقي سولو) غير عوامل الإنتاج المادية (رأس المال المادي والبشري) في التأثير على معدل النمو الاقتصادي في مصر ، ومن أهم هذه العوامل الأخرى ، خصوصاً في السياق العربي غياب التقدم التقني وارتفاع الإنفاق العسكري وكثرة الصدمات النقدية ورخاوة الإدارة مع استبداد السلطة الحاكمة وانحرافات سياسات التسعير والحوافز الاقتصادية وتفشي الفساد ، لمزيد من التفاصيل راجع :

- د. نجيب محمد حمودة الشعافي ، أثر مساهمة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في نمو الاقتصاد الليبي (١٩٧٠ – ٢٠١٠) ، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية ، المجلد ١ ، العدد ٢ ، ٢٠١٤م .

الإضافية (٢٠٠١ – ٢٠٠٦) ، وحيث أظهرت الإنتاجية الكلية للعوامل قفزة كبيرة وغير مُبررة (بالنسبة للسياق السابق) وغير منطقية (بالنسبة لبلد غير مُنتج للعلم والتكنولوجيا) في الفترة (١٩٩٠ – ٢٠٠٦) ، وهو ما يتسق مع دراسة أخرى أوصلت مساهمة الإنتاجية الكلية للعوامل في النمو لحوالي ٤٤ % [٢٣] ؛ ما أرجعه الدكتور إبراهيم العيسوي إلى التقديرات المُتضخمة للنمو الاقتصادي خلال الفترة ، والتي تم التراجع عنها لاحقاً ، كذا لمشكلات خاصة بالتجميع ولافتراضات غير ملائمة خاصة بالنموذج المُستخدم في الدراسة [٢٤] .

جدول (٥) : نسب مساهمات عوامل الإنتاج في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (١٩٦٥ – ٢٠١٠م)

الفترة / السنة	معدل النمو السنوي			تفكيك معدل نمو ن م أ			المساهمة في معدل النمو		
	الناتج المحلي الإجمالي	رأس المال البشري	رأس المال المادي	الإنتاجية الكلية	رأس المال المادي	رأس المال البشري	رأس المال البشري	رأس المال المادي	الإنتاجية الكلية
١٩٦٥-١٩٧٠*	٣.٣٣	٣.٢٩	٣.٨	٠.٢٠-	١.٧٩	١.٧٤	٥٢.٢	٥٤.٤	٦.٠ -
١٩٧٠-١٩٧٥*	٣.٤٨	٣.٠٤	٦.٢٤	١.٦٠ -	٢.٩٣	١.٦١	٤٦.٢٦	٨٤.٢	٤٥.٩ -
١٩٧٥-١٩٨٠*	٩.٨٠	٤.٠٧	١٣.٥	١.٢٨	٦.٣٦	٢.١٦	٢٢.٠٤	٦٤.٩	١٣.١
١٩٨٠-١٩٨٥*	٦.٧٣	٢.٤٢	١١.٨	٠.١٤ -	٥.٥٩	١.٢٨	١٩	٨٣.١	٢.١ -
١٩٨٥-١٩٩٠*	٤.٢٢	٣.٣٧	٦.٤٥	٠.٥٩-	٣.٠٣	١.٧٨	٤٢.٢	٧١.٨	١٤ -
١٩٩٠-١٩٩٥*	٣.٣٩	٣.٦٤	٣.٧٣	٠.٢٩ -	١.٧٥	١.٩٣	٥٦.٩	٥١.٦	٨.٥ -
١٩٩٥-٢٠٠٠*	٥.٧٢	٤.٦٥	٦.٨٨	٠.٠٢	٣.٢٣	٢.٤٧	٤٣.٢	٥٦.٥	٠.٣
١٩٦٥-٢٠٠٠*	٥.٢٢	٣.٥٠	٧.٤٥	٠.١٣ -	٣.٥٠	١.٨٥	٣٥.٤	٦٧	٢.٥ -
١٩٦٠-١٩٨٢**	٥.٢١	-	-	٠.١٩ -	٤.٠	١.٤	٢٦.٨	٧٦.٧	٣.٦٥ -
١٩٨٢-١٩٩٠**	٥.٣٣	-	-	٠.٤٣	٣.٣	١.٦	٣٠.٠	٦١.٩	٨.٠٧

[23] Hanaa Kheir-El-Din & Tarek Abdelfattah Moursi , "Sources of Economic Growth and Technical Progress in Egypt: An Aggregate Perspective" In Explaining Growth in the Middle East. Published online: 09 Mar 2015; 197-236.

[٢٤] د. إبراهيم العيسوي ، الاقتصاد المصري في ثلاثين عاماً ، ص ٣٠٢ ، ٣٠٣ .

جدول (٥) : نسب مساهمات عوامل الإنتاج في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (١٩٦٥ – ٢٠١٠م)

الفترة / السنة	معدل النمو السنوي			تفكيك معدل نمو ن م أ			المساهمة في معدل النمو		
	الناتج المحلي الإجمالي	رأس المال البشري	رأس المال المادي	رأس المال البشري	رأس المال المادي	الإنتاجية الكلية	رأس المال البشري	رأس المال المادي	الإنتاجية الكلية
١٩٩١- ٢٠٠٠**	٤.١٣	-	-	١.٦	١.٦	٠.٩٣	٣٨.٧	٣٨.٧	٢٢.٥٢
٢٠٠١- ٢٠٠٦**	٤.١٤	-	-	١.٤	١.١	١.٦٤	٣٣.٨	٢٦.٥	٣٩.٦١

المصدر :

*** Khalid Ikram - The Egyptian Economy- Performance Policies and Issues [٢٥] – p 90 .**

**** World Bank - Development Policy Review 2008 [٢٦] , P 12 .**

وهكذا كان الاتجاه العام لمساهمة الإنتاجية الكلية للعوامل في النمو سلبياً ، ولم تحقق مساهمات إيجابية سوى في بعض الفترات العرضية التي وصفها الدكتور العيسوي بفترات الإحلال والتجديد للأصول القديمة واستيراد آلات وتكنولوجيات جديدة [٢٧] .

أما عن إنتاجية عوامل الإنتاج ، فلُوحظ ركود وبطء نمو إنتاجية العمل على مستوى الاقتصاد القومي ، وبينما نمت الإنتاجية في الزراعة بمتوسط ٢ % سنوياً خلال الفترة (١٩٨٢/١٩٨١ – ٢٠٠٢/٢٠٠١) ، فإنها نمت في الصناعة بمتوسط سلبي بلغ – ٠.٤ % سنوياً خلال نفس الفترة [٢٨] ، كما أشارت دراسة لليونيدو إلى أن "النمو في إنتاجية المُشتغل في قطاع الصناعة كان سالباً في ١٧ من إجمالي ٢٩ نشاطاً صناعياً خلال الفترة ١٩٨٥ – ١٩٩٩م" [٢٩] ، كما كشفت دراسة مقارنة عن أن "نمو إنتاجية العمل في الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٨٤ – ١٩٩٦) كان فقط ٠.٩٣ % كمتوسط سنوي ، بينما كان ٥.٩٣ % كمتوسط سنوي لعينة من ٢٢ دولة من الدول النامية" [٣٠] ، بينما تشير دراسة أخرى على مُجمل الاقتصاد إلى استقرار متوسط إنتاجية العامل المصري خلال الفترة (١٩٨٣/١٩٨٢ – ٢٠٠٢/٢٠٠١) مع بعض التقلبات خلال الفترة [٣١] .

---

[25] Khalid Ikram, The Egyptian Economy..Performance Policies and Issues, p 90 .

[26] World Bank. 2008. Egypt - Development policy review. Washington, DC: World Bank, p 12 .

[٢٧] د. إبراهيم العيسوي ، الاقتصاد المصري في ثلاثين عاماً ، ص ٣٠٣ .

[٢٨] د. إبراهيم العيسوي ، الاقتصاد المصري في ثلاثين عاماً ، ص ٣.٤ .

[٢٩] د. إبراهيم العيسوي ، الاقتصاد المصري في ثلاثين عاماً ، ص ٣.٥ .

[30] Khalid Ikram - The Egyptian Economy- Performance Policies and Issues – p 108 .

[٣١] سهير أبو العينين (باحث رئيسي) ، العوامل المحددة للنمو الاقتصادي في الفكر النظري وواقع الاقتصاد المصري ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية (١٦٧) ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، يوليو ٢٠٠٣م ، ص ٦٣ .

وقد انعكس هذا التدهور في إنتاجية العامل ، والناتج عن تواضع مستواه التعليمي والمهاري ، على "كفاءة استخدام عناصر الإنتاج الأخرى ، إذ يُقدر أن إنتاجية المعدات الرأسمالية المُستوردة تقل في مصر بنسبة تصل إلى ٥٠ % عن مستواها في دول المنشأ" [٣٢] .

ويرصد الدكتور إبراهيم العيسوي مع هذا الاتجاه اتجاهاً آخر هو ارتفاع إنتاجية العامل في القطاع العام مقابل انخفاضها للعامل في القطاع الخاص ، مع تقلّص دور الأول في الصناعة لصالح دور الثاني فيها ، بما انعكس في تدهور إنتاجية المشتغل على مستوى الصناعة ككل ، ويفسّره بما سبق رصده من غلبة المنشآت الصغيرة على القطاع الخاص الصناعي بما تتسم به تلك المنشآت من ضعف في القدرة الإدارية والتنظيمية ومن انخفاض في الكثافة الرأسمالية لصالح الكثافة العمالية غير الماهرة غالباً ، وذلك على عكس المنشآت الكبيرة التي كان يوجد معظمها في مصر ضمن القطاع العام الصناعي [٣٣] .

وهكذا لم يكن من الغريب ضعف معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة مع ذلك الضعف في الإنتاجية الناتج عن ضعف كفاءة توظيف الموارد المادية والبشرية وضعف تكوينها نفسه ، كذا ذلك الضعف في تعبئة الموارد نفسها مع ضعف معدلات الادخار والاستثمار على ما سبق ذكره ، كذا كان منطقياً تقلب معدلات النمو عبر السنوات ؛ كون النمو لا يعتمد على نمو القطاعات السلعية بطيئة النمو على ما سبق بيانه ، ولكون جزء معتبر منه يعود لمصادر متقلبة غير مستقرة ، من صادرات موارد أولية وتحويلات خارجية .

---

[٣٢] د. إبراهيم العيسوي ، الاقتصاد المصري في ثلاثين عاماً ، ص ٣٠٥ .

[33] د. إبراهيم العيسوي ، الاقتصاد المصري في ثلاثين عاماً ، ص ٣٠٥ : ٣١٤ .

نتائج البحث

خلاصة وتقييم مسار النمو الاقتصادي خلال فترة البحث

بجمع كل ما سبق يصل الباحث للصورة الإجمالية التالية عن النمو الاقتصادي خلال إجمالي فترة الدراسة ، بما يتلخص في النقاط التالية :

أولاً : كان متوسط معدل النمو الاقتصادي خلال مُجمل الفترة ٥.٦ % سنوياً ، وهو معدل معتدل بالنسبة لاقتصاد صغير ، فلا هو بالمنخفض ولا هو بالمرتفع ، وإن كان قد اتسم بالتقلب الشديد بما يفقده الدلالة على جودة الأداء ؛ خصوصاً مع ارتباط كثير من حالات هذا التقلب بطبيعة مصادر النمو نفسه ، وليس تقلبات سياسية عارضة كما هو الحال مع التقلب الذي أصاب النمو في منتصف الفترة الجزئية الأولى مع نكسة ١٩٦٧م .

ثانيا : أغلب إن لم يكن كل السنوات التي حققت معدلات نمو مرتفعة إنما حققته نتيجة لاعتبارات عرضية وحتى خارجية ؛ كارتفاع أسعار البترول وتدفق الاستثمارات والمعونات الخارجية بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣م ، وارتفاعها مرةً أخرى بعد الغزو الأمريكي للعراق ٢٠٠٣م ، وهو ما يتسق مع ارتفاع نصيب البترول في الصادرات المصرية منذ منتصف السبعينات .

ثالثاً : أغلب النمو خدمي غير سلعي ، وذلك مع ارتفاع نصيب القطاعات الخدمية في الناتج المحلي الإجمالي على حساب القطاعات السلعية منذ اتجهت مصر للانفتاح الاقتصادي ؛ فكان طبيعياً تعمّق عجز الميزان التجاري ، والاعتماد في سده على فائض الخدمات .

رابعاً : أغلب النمو ريعي غير إنتاجي ، وذلك بنمو قطاعات التداول من تجارة وخدمات على حساب قطاعات الإنتاج السلعي ، كذا نمو الموارد الريعية وغلبتها على موارد الدولة الخارجية ، من عوائد قناة السويس والبترول وتحويلات المصريين العاملين بالخارج والسياحة .

خامساً : غلب على النمو سوء التوزيع كنتيجة لهذا الطابع الخدمي الريعي ، ارتباطاً بطبيعة تلك القطاعات الأقل تشغيلاً بالقياس للقطاعات السلعية من جهة ، والاكثر اعتماداً على الموارد المادية لا العمل من جهة أخرى ، كذا غلب سوء التوزيع هذا كنتيجة لروافد أخرى كتقلص القطاع العام لصالح القطاع الخاص ، وتغيّر قوانين العمل باتجاه مرونة وسلطة أكبر لرأس المال الخاص ، وتراجع دور الدولة عموماً في الاقتصاد والخدمات الاجتماعية .

سادساً : اعتمد النمو في معظمه على الطلب الداخلي ؛ فلم ينجز الكثير على جبهة التصدير وتنمية الطلب الخارجي ، بل إن التدفق الكبير للتحويلات الخارجية ، خصوصاً

من رافد المصريين العاملين بالخارج ، مع الأنماط الاستهلاكية الوافدة التي عززها الانفتاح الاستهلاكي ، قد زادت حجم الطلب الداخلي وشوّهت هيكله ؛ بحيث زادت الواردات من الخارج بشكل عمّق بقوة من العجز التجاري .

سابعاً : اعتمد النمو على التراكم المادي للموارد لا التطور الكيفي في استخدامها ، فكانت المساهمة الكبرى في النمو من نصيب رأس المال المادي ، والباقي من نصيب العمل ، بينما كان نصيب نمو الإنتاجية فيه محدوداً وسلبي أحياناً ، وهو ما يتسق مع سلبية اتجاهات التغير الهيكلي بالاقتصاد عبر الفترة ، وفي ضوء الحقيقة السابقة لا يكون غريباً الضعف النسبي لمعدلات النمو عبر الفترة ؛ فما دام النمو يعتمد على الموارد المادية وخصوصاً رأس المال المادي ، ومادام الأخير يعتمد على التراكم المادي (أي الادخار والاستثمار) ؛ فإن ضعف الأخير لابد أن يؤدي لضعف الأول .

ثامناً : بمقارنة الفترات الجزئية الثلاثة ، تتفوق الفترة الجزئية الأولى على ما سواها من فترات بمعايير النمو الكيفي ، ففيها كان الاقتصاد ينمو كمياً بمعدلات نمو معقولة لا تقل كثيراً عن المتوسط العام للفترة ، كما كان يتطور كيفياً باتجاه تغير هيكلي إيجابي ينمو معه التصنيع خصوصاً والقطاعات السلعية عموماً ، وهو الاتجاه الذي انعكس مع الانفتاح والإصلاح الاقتصادي في الفترتين الجزئيتين التاليتين ، ولا تعوض معدلات النمو الكمي الأعلى أحياناً في هاتين الفترتين التخلّف الكيفي بتقلص التصنيع والقطاعات السلعية فيهما ، خصوصاً أنها معدلات نمو غير مُستدامة كانت سريعاً ما تتقلص وحتى تختفي لتنقلب بالسلب كما حدث بعد فورة نمو الانفتاح التي انقلبت لانتكاسة بالسلب أوائل الثمانينات .

أولاً : المراجع العربية

أ ـ الكتب

1 إبراهيم العيسوي ، الاقتصاد المصري في ثلاثين عاماً .. تحليل التطورات الاقتصادية الكلية منذ عام ١٩٧٤م وبيان تداعياتها مع تصور لنموذج تنموي بديل ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، ٢٠٠٧م

2 إبراهيم العيسوي ، المسار الاقتصادي في مصر وسياسات الإصلاح .. دراسات نقدية في الأزمة الاقتصادية ، مركز البحوث العربية ، القاهرة ، ١٩٨٩م

3 جلال أمين – معضلة الاقتصاد المصري .. بحث في الأسباب الحقيقية للمشكلة الاقتصادية في مصر ونقد للفلسفة السائدة في أسلوب الإصلاح الاقتصادي ، سلسة مصريات (٣) ، مصر العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٤م

4 سمير أمين (مشرف) ، المجتمع والدولة في الوطن العربي .. مصر ، مركز البحوث العربية والأفريقية ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٩٦م

5 سهير أبو العينين (باحث رئيسي) ، العوامل المحددة للنمو الاقتصادي في الفكر النظري وواقع الاقتصاد المصري ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية (١٦٧) ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، يوليو ٢٠٠٣م

6 عادل حسين ، الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية ١٩٧٤ – ١٩٧٩م ، الجزء الثاني ، دار الكلمة للنشر ودار الوحدة ، بيروت ، ١٩٨١م

7 عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد ، عن تطور الإدارة الاقتصادية والاقتصاد في مصر منذ القرن السابع الميلادي ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، ٢٠٠٨م

ب ـ الأطروحات والرسائل

1 السيد فراج ، برنامج الاستقرار الاقتصادي الذي يؤازره صندوق النقد الدولي لتصحيح المسار الاقتصادي في الدول النامية..مع التطبيق على الاقتصاد المصري، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة المنصورة، ٢٠٠٣م

جـ ـ الدوريات

1 نجيب محمد حمودة الشعافي ، أثر مساهمة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في نمو الاقتصاد الليبي (١٩٧٠ – ٢٠١٠) ، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية ، المجلد ١ ، العدد ٢ ، ٢٠١٤م .

د ـ المؤتمرات والندوات

1 د. سعيد النجار (تحرير) ، سياسات الاستثمار في البلاد العربية ، تحرير ، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي ، الكويت ، ١١ – ١٣ ديسمبر ١٩٨٩م

2 التنمية والعلاقات الاقتصادية الدولية ، المؤتمر العلمي السنوي الاول للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء التشريع ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٦م

3 تحرير الاقتصاد المصري ، المؤتمر العلمي السنوي السادس عشر للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، القاهرة ، ١٩٩٣م
4 د. محمد زكي شافعي وآخرون (تحرير) ، نحو اقتصاد مصري يعتمد على الذات ، المؤتمر العلمي السنوي السادس للاقتصاديين المصريين ١٩٨١م ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة

هـ - قواعد بيانات

1 البنك الدولي ، مؤشرات التنمية الدولية

ثانياً : المراجع الإنجليزية

A - Books

1 Khalid Ikram, The Egyptian Economy 1952 – 2000 .. Performance, Policies and Issues, Routledge studies in Middle Eastern economies, Routledge, 2006

B - Articles

1 Hanaa Kheir-El-Din & Tarek Abdelfattah Moursi. "Sources of Economic Growth and Technical Progress in Egypt: An Aggregate Perspective" In Explaining Growth in the Middle East. Published online: 09 Mar 2015

c - Reports

1 World Bank. 2008. Egypt - Development policy review. Washington, DC: World Bank